بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

حزب التحرير
HIZB UT TAHRIR

المكتب الإعلامي
لحزب التحرير
ولاية باكستان

الاثنين، 25 من رجب 1440هـ | 2019/04/01م | رقم الإصدار: 1440 / 44

بيان صحفي

القيادة الباكستانية تعمل على إضعاف الاقتصاد وتعطي الناس الآمال الزائفة بالانتعاش

في مقالة "الاقتصاد المستقر" التي كتبها وزير الدولة الباكستاني لشؤون الإيرادات، حماد أزهر؛ ونشرت في 31 آذار/مارس 2019، أكّد فيها على أن القيادة الحالية تطبق شروط وتوجيهات صندوق النقد الدولي التي ألحقت الضرر البليغ باقتصادنا على مدار العقود الثلاثة الماضية، وليس الفساد وحده هو الذي تسبب في الأزمة الاقتصادية الهائلة الحالية. حيث تخدم المبادئ التوجيهية للأداة الاستعمارية للقوى الاستعمارية الأجنبية، وهي صندوق النقد الدولي، تخدم القوى الاستعمارية وشركاءهم المحليين، من الفاسدين في القيادة الباكستانية، على حساب اقتصادنا. كما يمنعنا صندوق النقد الدولي من تخفيض قيمة الروبية حتى نعجز عن منافسة القوى الاستعمارية اقتصادياً، وهو يطلق العنان للتضخم الهائل، مما يضعف من قدرة صناعتنا المحلية وزراعتنا على الإنتاج. ويفرض صندوق النقد الدولي زيادة في ظاهرة الخصخصة للملكيات العامة لصالح الشركات الاستعمارية الأجنبية والقيادة الفاسدة المحلية لتملك مصادر الإيرادات الكبيرة، مثل قطاعي الغاز والكهرباء. وتلزم شروط صندوق النقد الدولي زيادة أسعار الطاقة لصالح المالكين الأجانب والمحليين لشركات الغاز والكهرباء من أجل تحقيق أرباح باهظة، ومن شأن ذلك شل صناعتنا المحلية والزراعة أكثر فأكثر. كما أن شروط وتوجيهات صندوق النقد الدولي تفرض زيادة في الضرائب، مما يخنق عمليات البيع والشراء المحلية وتعد ضربة كبيرة أخرى للزراعة والصناعة. لذلك فإنه مع تعاقب الحكومات، يصبح المستعمرون الأجانب والفاسدون المحليون أغنياء على حسابنا.

أيها المسلمون في باكستان! وصلت القيادة الحالية إلى السلطة من خلال إعطائكم وعداً كاذباً بالتغيير. وهم يسعون الآن للبقاء في السلطة من خلال منحكم أملاً وهمياً للانتعاش الاقتصادي. ولا شيء أقل من تطبيق الإسلام حتى يتم وقف نزيف الاقتصاد الباكستاني. حيث سترفض الخلافة القائمة قريبا بإذن الله، سترفض بحزم التعامل مع صندوق النقد الدولي والعضوية فيه وأخذ القروض منه ودفع الربا له وقبول شروطه وإملاءاته الضارة التي تكسر ظهورنا، لأن الله I يقول: ﴿**ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا**﴾ وقال رسول الله ﷺ: «**لا ضَرَرَ وَلاَ ضِرَارَ**» (ابن ماجه). وستطبق الخلافة الحكم بالإسلام في قطاع الطاقة والمعادن، وهي أنها ملكية عامة تشرف عليها الدولة لضمان الانتفاع منها بشكل كامل في احتياجات الناس وليس لفئة قليلة من خلال خصخصتها، وذلك انقيادا لما قاله رسول الله ﷺ: «**الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ الْمَاءِ وَالْكَلَإِ وَالنَّارِ**» (أحمد). وستطبق الخلافة الأحكام الشرعية المتعلقة بإيرادات الدولة مثل الزكاة والخراج على الأراضي الزراعية، إلى جانب إلغاء الضرائب المرهقة، مثل ضريبة المبيعات والخدمات وضريبة الدخل، لمخالفتها للأحكام الشرعية، وتعتبر سرقة للملكية الفردية، قال رسول الله ﷺ: «**كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ**»، وسوف تطبق الخلافة حكم زيادة الحكام لثرواتهم أثناء الحكم، فيما إذا تمت زيادتها من خلال الكسب غير المشروع وردها إلى خزينة الدولة، حيث قال رسول الله ﷺ: «**مَنِ اسْتَعْمَلْنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَزَقْنَاهُ رِزْقاً فَمَا أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ غُلُولٌ**».

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية باكستان

Webpage: www.hizb-pakistan.com Twitter: http://twitter.com/HTmediaPAK
E- mail: HTmediaPAK@gmail.com WhatsApp: +90-531-814-7385
Facebook: http://www.facebook.com/pages/Naveed-Butt-Media-Office-HT/116266191744214

موقع حزب التحرير
www.hizb-ut-tahrir.org
موقع المكتب الإعلامي المركزي
www.hizb-ut-tahrir.info